تحديات الريادة في فلسطين

ولاء فتحي منصور
إسلام عبدالجواد
جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

ملخص الدراسة

تعتبر الريادة موضوعًا هاما في التنمية على المدى القصير من حيث أثرها الإيجابي بقدرتهِ على خلق فرص عمل وتوليد الناتج وعلى المدى الطويل بخلق رفاهية مجتمعية لتحسين أوضاع المجتمع وتحفيزه على خلق رأس المال من خلال المشاريع التنموية.

تطرقت هذه الدراسة لاستكشاف تحديات الريادة في فلسطين حيث اتبّعت منهجية البحث الكيفي (النوعي) وذلك من خلال المقابلات المعمقة وتحليل المحتوى وقد اشتملت المقابلات على كل من: شخصيتين رياديتين وممثل لجهة حكومية هي وزارة الإقتصاد الوطني، وممثل لمؤسسة تمويل مشاريع صغيرة، أما تحليل المحتوى فشمل مراجعة كل من قانون تشجيع الاستثمار، والموقع الالكتروني لمؤسسة فاتن" لجمع البيانات اللازمة للدراسة حول تحديات الريادة في فلسطين.

تبيّن من خلال هذه الدراسة وجود عدة معيقات للريادة في فلسطين يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية: سياسات الإحتلال، التشريعات الحكومية، فرص الحصول على تمويل، نظام التعليم التقليدي، الثقافة المجتمعية السائدة. أخيرا تم إقتراح سياسات تخفف من حدة هذه المعيقات في حدود سيطرة السلطة الفلسطينية كإحداث تعديلات مُشجّعة على قانون تشجيع الاستثمار لإستقطاب أصحاب الأفكار الريادية الأمر الذي يقلل نسبة البطالة، تغيير أسلوب التعليم التقليدي الذي يعتمد على التلقين والحفظ بدلًا من الإعتماد على البحث والاستكشاف، تشجيع مؤسسات التمويل والبنوك على اتبّاع سياسات جديدة فيما يتعلق بالمشاريع الريادية والأفكار الجديدة، تنظيم دورات توعوية للمجتمع الفلسطيني حول اهمية النهوض بالأفكار الريادية وعدم حصر آمالهم ومتطلباتهم في وظائف حكومية أو وظائف القطاع الخاص.

كلمات مفتاحية: الريادة، تحديات الريادة، فلسطين، التعليم الريادي، تمويل الريادة.

1. المقدمة

في ظل التطور المعرفي وزيادة البيئة التنافسية في العالم وانتقالها من تنافس على الموارد الى تنافس على المعرفة والفكر أصبح من الصعب أن تشقّ المشاريع طريقها الا اذا كان المشروع متميزا يعتمد على الريادة والإبتكار، وقد

ظهرت المئات من الشركات الريادية الناجحة في العقدين الاخيرين والتي أصبحت توازي إقتصاديات دول كاملة وانتشرت خدماتها وسلعها على مستوى العالم خلال فترة قياسية وذلك من خلال اعتمادها على التكنولوجيا والمعرفة، ولعلّ أكثر الأمثلة وضوحًا على ذلك شركات فيس بوك، أمازون، أبل وغيرها من المشاريع الريادية التي ما زالت محافظة على تطورها حتى هذه اللحظة، ولذا فإن من الضروري لصانع السياسات الاقتصادية في اي دولة تهدف الى تحقيق التنمية التركيز والإهتمام بالمشاريع الريادية وازالة العقبات التي تعترض طريقها.

تحتاج المشاريع الريادية لبيئة داعمة وقوانين وتشريعات حكومية تشجّعها وأنظمة تيسر عملها ومساعدتها على النهوض والتطور، ويبدأ دور هذه البيئة من تنشئة فرد يؤمن باهمية المخاطر المحسوبة في العمل ويتقبّل العمل المستقل، وتكمل دورتها لتصل للدعم المالي الذي يشكل العصب الذي يدعم الريادي في بداية مشروعه، فالإهتمام بالرياديين والمشاريع الريادية يعتبر من أكثر الأمور المميزة لإقتصاديات الدول المتطورة حيث يساعد في تطوير الإقتصاد ويقلل من البطالة، بينما تعتبر الدول النامية أقل إهتمامًا بالريادة بل وتعاني من الكثير من المعيقات التي تحول دون نجاح الرياديين عند إنشاء مشاريعهم، ووفقًا لمؤشر رصد الريادة العالمي (GEM) فإن الريادة في فلسطين لم تزل حتى هذه اللحظة في مراحل مُبكّرة في إقتصادٍ تُحرّكه عوامل الإنتاج بينما تسعى الريادة إلى زيادة الإبتكار والنمو الإقتصادي وتقليل البطالة (Global Entrepreneur Monitor, 2012).

يهدف هذا البحث لاستكشاف المشاكل والتحديات التي تحد او تحول دون نجاح الرياديين في إنشاء مشاريع ريادية ناجحة تساهم في تقليل البطالة والنهوض بالإقتصاد الفلسطيني والتخلص من التبعية لإقتصاد المحتل، حيث ستستكشف الدراسة واقع ريادة الأعمال في فلسطين والتحديات التي تتعرض لها، وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة ستجيب عن السؤال حول ما هي التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في فلسطين؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تعتبر القوانين والتشريعات الحكومية معيقًا ام دافعا للريادة في فلسطين؟
2. هل يعتبر نظام التعليم معيقًا للأفكار الجديدة والريادية أم مشجعا لها في فلسطين؟
3. هل يعتبر الحصول على التمويل عائقًا أمام أصحاب المشاريع الريادية للبدء في مشاريعهم؟
4. هل تعتبر الثقافة المجتمعية عائقًا أم مشجعا للريادة في فلسطين؟

اهمية هذه الدراسة تكمن في مساعدة متخذ القرار في وضع استراتيجيات واقتراحات من شأنها تخفيف هذه المُعيقات، حيث تعتبر الريادة إحدى الحلول التي يمكن ان تساهم في حل مشاكل البطالة والتنمية وهي للبيئة الفلسطينية اكثر ضرورة من غيرها، لذلك فإن التعرف الى المعيقات سيساعد في البحث عن حلول ستؤتي ثمارها في تقليل البطالة وزيادة النمو الإقتصادي وتشجيع الإبتكار في ظل وضع اقتصادي وسياسي غير مستقر،

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

الريادة هي أي عمل يتضمن تشغيلاً ذاتيًا بغض النظر عن طبيعته والمقصود القُدرة على إنشاء مشروع خاصّ بغض النظر عن طبيعته الإقتصادية، اما الرياديّ فهو الشخص المبدع الذي يُحدث تغييراً في الأسواق من خلال طرحه أفكارًا إبداعية ممثلة بمنتجات أو خدمات جديدة يقوم من خلالها بتعطيل الوضع التوازني في السوق وتحقيق مكاسب مادية من خلال الإستحواذ على حُصة من السوق (معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس ، 2007).

وعلى الرغم من الاختلاف بين صفات ريادي وآخر وذلك وفقًا لعوامل شخصية وعوامل أخرى تخلقها البيئة لكن الإقتصاديين ركزوا في تعريفاتهم للرياديين على قدرتهم على إستثمار الفرص وإستغلال التكنولوجيا في إنشاء مشاريع خاصة بهم يستطيعون من خلالها غزو الأسواق ولقد أجمعت الدراسات السابقة على وجود خصائص تجمعهم وهي على النحو التالي(معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس،2007):

- تحمل المخاطرة والقدرة على المبادرة.
- استغلال الفرص واقتناصها.
- القدرة على مواجهة التحديات وإكمال العمل والمثابرة.
- استغلال التكنولوجيا والطرق الجديدة لتحسين كل من (الكفاءة، الفعالية، الجودة وتقليل التكلفة) الأمر الذي يساعد على التخطيط الجيد لتصنيع منتج/خدمة وفقًا للجودة والنوعية التي يسعى لها الريادي.
- الحصول على معلومات تخص المشروع وأهدافه للنهوض به وعمل دراسات وتقارير متتابعة للتأكد من سير العمل في الطريق الصحيح.

إهتمت الدّول بشكلٍ متزايد بالريادة وتعزيزها من خلال توجيه سياساتها بإعتبارها إحدى أساليب النهضة الاقتصادية والمجتمعية، وفي فلسطين ظهرت العديد من المؤسسات التي تشجع الرياديين في السنوات الأخيرة لكن دورها ما زال اقل من المأمول بسبب ارتباط بيئة فلسطين بالكثير من الإشكاليات التي تبدأ من التعليم التلقيني الأمر الذي لا يؤدي إلى خلق أشخاص يكتسبون صفات الريادة في أول مجتمع يصادفونه وهو " المدرسة" حيث سيبقى نطاق تفكيرهم محصور بالتحصيل العلمي وعندما ينتهون سيفكرون في وظيفة تقليدية تابعة للحكومة أو للقطاع الخاص تتوقف آمالهم عندها، والريادة ما لم تبدأ بتغيير أسلوب التفكير والمناهج التربوية لن تؤتي ثمارها، كما يجب على بيئة الريادة أن تشمل الثقافة المجتمعية من حيث تقبّل الأهل لعدم رغبة ابنهم/ابنتهم في الحصول على وظيفة تقليدية إنما بناء مشروع من أفكاره التي يقتنع بها لا سيما أن إقتصاد فلسطين هو اقتصاد ناشئ يحتاج المشاريع الصغيرة التي تعززه وتعيد بناؤه وتطورّه.

ومن ناحية القانون يتبين عند مراجعة قوانين الإستثمار وجود فجوة كبيرة بين قانون تشجيع الاستثمار وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني حيث أن قانون تشجيع الاستثمار لا يدعم المشاريع الريادية الصغيرة التي تعتبر العنصر الرئيسي في الإقتصاد الفلسطيني، اما جهات التمويل فتضع شروطًا تعجيزية من أوراق ثبوتية وكفالات مالية، أخيرا فإن وضع فلسطين السياسي الذي تسيطر عليه سلطات الإحتلال بما يشمل ذلك من صعوبة التنقل الداخلي يزيد من التحدي

امام الجهات المعنية لتكاثف جهودها من اجل تحقيق التوازن وتشجيع الريادة التي تنعكس بشكل إيجابي على تقليل فرص البطالة وزيادة الإبتكار الأمر الذي يؤدي إلى النمو الإقتصادي(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014).
وقد ثبت من تجارب عدة دول ان المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لإحداث تنمية إجتماعية حيث أنها فعّالة في خفض معدلات البطالة والفقر، اضافة الى القدرة على المنافسة وتقليل الإحتكار، كما تبين ايضا قدرة هذه المشاريع على إمتصاص الصدمات من حيث استقرارها وبقاؤها في الوقت الذي يمكن أن تفشل فيه المشاريع الكبيرة في مواجهة تلك التحديات وهذه النقطة هامة في اقتصاد غير مستقر كالإقتصاد الفلسطيني، اخيرا تعمل هذه المشاريع على إدماج المرأة في العملية الإنتاجية الأمر الذي يوفر لها الإستقلال الإقتصادي (الصوص، 2010).

الدراسات السابقة

في دراسة حول سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة (معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس، 2007) وجد أن الشباب الفلسطيني لا يميل إلى فكرة إنشاء مشاريع خاصة به بسبب معيقات كثيرة بدءاً بالمراحل التعليمية التي تعتمد على التلقين والحفظ بدلا من مشاركة الطالب، مرورا بقلة البرامج التي تساعد في تمويل المشاريع الريادية، عدم وجود قانون يختص بالرياديين ويحفّز على اعفائهم من الضرائب، اضافة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، كما وقامت الدراسة بطرح توصيات عديدة لتشجيع الريادة بالمراحل التعليمية وتشجيع البنوك على تخصيص صناديق ائتمانية خاصة بالمشاريع الريادية والتأكيد على وجود اعفاءات لها والتأكيد على ضرورة تعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يتوافق مع متطلبات المشاريع الصغيرة وتمويلها، كما اقترحت إعتماد فكرة المضاربة (لجمع رأس المال مع الأفكار) لحل مشكلة التمويل.
أما دراسة دورو (DURU,2011) فقد بحثت فرص وتحديات الريادة في نيجريا، حيث اعتبر الباحث الريادة كقائد أساسي لكل من النمو الإقتصادي والإبتكار وتقليل البطالة والفقر وتوصّل الباحث إلى أن نيجريا تُعاني الكثير من المُعيقات لأنها بحاجة لسياسات مستقرة، خلق بيئة صديقة، تحسينات في البنية التحتية بما يخص قطاع الكهرباء والطرق والسكك الحديدية أيضًا، خلق بيئة جيدة للتعليم، التركيز على دور التكنولوجيا، التأثير على تفكير الشباب من خلال جعلهم يؤمنون بإنجاز المشاريع الخاصة بأفكارٍ إبتكارية وخلّاقة وتنفيذها على أرض الواقع بدلًا من البحث عن فرص عمل في القطاع الحكومي.
أما سانثي وكومار Santhi and Kumar (2011) فقد قاما بدراسة تحديات الريادة في الهند حيث وجدا أنها تنبع من عدة أسباب منها: تحديات العائلة، تحديات إجتماعية من خلال المقارنة بين الأقران (بين الشاب الذي تخرّج وحصل على وظيفة حكومية والشاب الذي افتتح مشروعه الخاص)، تحديات التكنولوجيا واستخداماتها، التحديات المالية من حيث صعوبة الحصول على قروض، ضعف دور الحكومة التشريعي لسنّ قوانين تحفيزية للريادة كما أكدّت الدراسة على أن فرص الريادة تتسلسل بدءاً من قرارٍ صحيح في وقتٍ صحيح، وجود أفكار خلّاقة، الى تنفيذ هذه الرؤية على أرض الواقع.

أخيرا قام اريوبونا ونوساخير Eriobunah and Nosakhare (2013) بدراسة مقارنة بين نيجيريا والسويد حول معيقات الريادة وتوّصلت الدراسة إلى أن نيجريا لديها معيقات كثيرة بدءًا من عدم توفّر التمويل، مشاكل الإستقرار السياسي، كيفية التعامل مع التكنولوجيا، قلة الخبرة في الأمور التسويقية مقارنًة بالسويد التي كان تحدّيها الأكبر بأنّ المشاريع الريادية لا تُحقق ربحًا وفيرًا الأمر الذي يعود لإرتفاع نسبة الضرائب فيها.

3. منهجية الدراسة

هدف هذه الدراسة هو استكشافي لذلك استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي (الكيفي) في عملية جمع البيانات وتحليلها للتعرف على تحديات الريادة في فلسطين والتي تختلف في بيئتها وظروفها عن بقية الدول، وقد تم اختيار البحث النوعي لأن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تأخذ وتتضمن بيئة فلسطين لمراجعتها، لذلك يصعب تطوير فرضيات لاختبارها وكان لا بد من استكشاف الموضوع اولا، وقد تم جمع البيانات من خلال مقابلات معمقة مع ممثلين للرياديين، الحكومة، ومؤسسات الإقراض اضافة الى تحليل محتوى مجموعة من المواقع الالكترونية والقوانين، وتفصيلا لمنهجية الدراسة سيتم فيما يلي استعراض أداة جمع البيانات، والعينة، وطريقة التحليل.

1.3 أداة جمع البيانات

أ. المقابلة المعمقة: تم اولا استطلاع بعض الدراسات السابقة من اجل تحقيق فهم اولي للظاهرة، ثم تم جمع البيانات الاولية من خلال مقابلات معمقة (In-depth interviews) وقد تم صياغة بروتوكول المقابلة (Interview protocol) الاولي بناء على فهمنا للتحديات من خلال الدراسات السابقة، وقد تم اختيار الأسئلة بحيث تكون مفتوحة (Open questions) حيث تم إختيار هذه الطريقة لاستكشاف آراء الرياديين والتوسّع في وجهات نظرهم حول المعيقات التي واجهتهم في بداية مشاريعهم، ووجهة نظر الحكومة والقوانين التي تسنّها، ووجهة نظر مؤسسات التمويل ومعرفة مدى مرونتها في تقديم التمويل لهذه المشاريع الريادية، كما يمكن خلال هذه المقابلات ان يضاف اسئلة اخرى للمقابلة بناء على اجابات المبحوثين في سياق الحوار، وقد طرحت الاسئلة في سياق الحديث الطبيعي خلال جلسة المقابلة مع الاشخاص المعنيين بدون صيغة رسمية لطريقة طرح السؤال حتى نحصل على ردة فعل حقيقية وليست مصطنعة حول تساؤلاتنا، استمرت كل مقابلة بحدود ساعة ونصف في المتوسط، وقد تمت كل مقابلة بعد موعد هاتفي مسبق تم فيه باختصار شرح هدف البحث وأهم النقاط التي ستتناولها المقابلة وذلك لتمكين الشخص المعني من استرجاع عناصر الموضوع في ذهنه، وقد تم اخذ الملاحظات اثناء المقابلة كتابيا لسببين اولهما رفض التسجيل الصوتي من بعض الاشخاص، وثانيهما إعطاء المقابلة الجو الطبيعي لأن التسجيل يمكن ان يزيد من التحفظ لدى المستجيب ويمنعه من مشاركة بعض الافكار.

ويظهر كشف بالمقابلات ورمز كل مقابلة في ملحق رقم (1) نهاية البحث، وقد تم اختيار المقابلات بشكل يمكننا من فهم مواقف الاطراف المختلفة وبالتالي الحصول على تعميم نظري (Theoretical generalization) عوضا عن التعميم الاحصائي المستخدم في الابحاث الكمية. وقد كانت المقابلات كما يلي:

- مقابلة مع رياديين
- مقابلة مع مؤسسة إقراض صغير
- مقابلة مع جهة حكومية هي وزارة الإقتصاد الوطني

ب. مراجعة المحتوى: وذلك من خلال مراجعة قانون تشجيع الاستثمار، ومراجعة موقع مؤسسة فاتن الالكتروني، للحصول على ادلة اضافية حول معيقات الريادة.

2.3 طريقة التحليل

تحليل البيانات التي تم جمعها تم من خلال البحث عن الافكار المشتركة والمواضيع المتفق عليها (Themes) وتلك المختلف فيها للوصول الى المعيقات التي تواجه الريادي في فلسطين.

4. نتائج الدراسة

أولًا: مقابلات الرياديين

حيث تم اجراء مقابلة مع الريادي " "م"" والريادية " هـ". **"م"**: يؤمن أن النجاح يأتِ بعد الفشل دائمًا حيث أنه فشل في تجربتين رياديتين، ونجح في خمسة تجارب ريادية، وهو متفرغ الان لمشروعه الخاص. **هـ:** لم يمنع موضوع دراستها كونها خريجة شريعة ومتدربة في المحاماة الشرعية من طموحها في عمل مشروع خاص بّها حيث بدأت بتصنيع الصابون بشكل يدوي ومن ثمّ أصبحت مُدربة في هذا المجال.

المعيقات التي واجهت الرياديين في بداية المشروع بشكل عام

- أكدّ "م" على أن رواد الأعمال يعيشون في فلسطين واقعًا مريرًا وأمامهم الكثير من الامور التي تعيقهم مثل: الحكومة، المستثمرون وملائكة الاستثمار، الاحتلال، الثقافة السائدة، التعليم.
- تُشير "هـ" أن معيقات الريادة في فلسطين للمرأة كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر: الأمور المعنوية مثل تقبل الاهل، الثقافة السائدة، التغيّب عن الأُسرة، الاحتلال، قلة الدعم المتوفر للمشاريع الريادية النسوية.

الحكومة كمعيق للريادة

- اعتبر "م" الحكومة معيقًا للريادة في فلسطين حيث لا زالت التشريعات تفرض رسومًا لتسجيل الشركة في وزارة الإقتصاد بمبلغ كبير يقارب 1300 دولار معظمها للمحامي الذي يجب التقديم من خلاله بدلًا من التسجيل المجاني كنوع من أنواع الدّعم لهذه المشاريع كما أنها تعامل المشاريع الريادية كبقية المشاريع الخاصة التي طالت فترة وجودها في السوق المحلية وفي هذه المعاملة اعتبر "م" وجود فجوة كبيرة في التشريعات الحكومية بالإضافة لندرة البرامج الحكومية التي تشجع الريادة حيث أن الدولة الريادية تبحث عن الإستقلال الإقتصادي والإكتفاء الذاتي دون

إعتمادٍ على التمويل الخارجي كما قام بختم كلامه في سؤالٍ يطرحه: "إلى متى سننتظر ناقوس الخطر ليدّق أبواب الدولة حتى تقتنع أنها من تحتاج لرواد الأعمال وليس العكس؟".

- على عكس ما جاء بهِ "م"، أكدّت "ه" بأنها تلقت دعمًا ومساندة كبيرة من وزارة الاقتصاد الفلسطيني فيما يخص تسجيل مشروعها (وخاصة من قِبَل الأستاذ بشار الصيفي حيث ساعدها في تسجيل المصنع وبأخذ الموافقة من وزارة الصحة) كما أكدّت على أن تكاليف تسجيل المصنع كانت بسيطة مقارنة بما ذكر "م" وهي 50 دينارًا فقط، وقد تبين لنا ان الفرق في التكلفة ناتج عن اختلاف طبيعة المشروع القانونية، حيث تعامل المشاريع الفردية بصورة مختلفة عن الشركات المساهمة او الخاصة من حيث الرسوم والمتطلبات القانونية.

المستثمرون وملائكة الاستثمار كمعيق للريادة

- أكدّ "م" على أن قطاع المستثمرين يعتمد على التمويل الخارجي وإستراتيجيات الدعم التي تهدف إلى ترويج سمعة الممولين دون الاهتمام بالناحية العلمية من خلال دراسة السوق وفهم احتياجاته والدخول مع الريادي كشريك إنما تعتبره حقل للتجارب والتنافس ولا تعطي الريادي حقه على أكمل وجه وختم "م" كلامه بسؤال: "ماذا لو توقف هذا الدعم الخارجي"؟ كما أردفه بتساؤل عن كمية التجارب التي نجحت من وراء تمويلها وساندت الإقتصاد الفلسطيني بنموّها وأتمّ كلامه بخصوص ملائكة الاستثمار على أنه قطاع مهم يختص بالرياديين الذين لا يقتصرون على إدّخار أموالهم في البنوك إنما على اولئك الذين يبنون قطاع الاستثمار بمشاريعهم، ويؤمنون بمستقبلٍ واعد لها على أنّ هذا القطاع معدوم في فلسطين وذلك لسببين أولها لإنعدام الثقة بالرياديين الفلسطينين وثانيها بأنهم ربّما لا يملكون الوعي الاستثماري الكافي لتنمية وتقوية هذا القطاع.
- فيما يخص المستثمرين تطرقتّ "ه" بأن أغلب المشاريع النسوية الصغيرة تعتمد مبدئيا على ذاتها فبالنسبة لها كانت البداية من كيلو زيت وعسل في المطبخ والاعتماد على راتب زوجها وبقية الرياديين الذين تعرفهم شقّوا طريقهم بهذه الطريقة وأكدت على أنه لا يوجد قطاع "ملائكة الاستثمار" يحميهم ويساندهم ويقف إلى جانبهم إنمّا يخوضون تحديهم لوحدهم ويكبرون لوحدهم بالتالي كان عليها أن تؤمن بفكرتها وتعمل جيدًا حتى تحصُد، اضطرت في إحدى المراحل للجوء للقرض، فأخذت قرض اجتماعي بقيمة 6000 دولار من مؤسسة SEC بدون فوائد على أن يسدد مناصفة من خلال الدورات التدريبية التي تعقدها للنساء والمتبقي من منتجات مشروعها.

التعليم كمعيق للريادة

- تكلّم "م" مقتنعًا بأن الريادة بحاجة إلى تفكير خارج الصندوق والصندوق المغلق في فلسطين هو "التعليم" حيث أنه يعتمد على التلقين أكثر من إعتماده على البحث العلمي الذي يفتح المجال للتفكير الريادي والمشاريع الجديدة والأفكار التي تعطي حافزًا للبدء بها واعتبر أنه نظام يعتمد على العلامة وأن المعلومة مقتصرة فقط على تلك الموجودة بالكتاب وأنهى كلامه بنقطة التعليم "الى متى سنكتفي بأن العلامة هي مقياس النجاح؟ وأين مؤسساتنا التعليمية من البحث العلمي الذي يعتبر الدافع الاساسي لتوليد الافكار الريادية؟"

- أكدّت السيدة "هـ" بأنها لولا شهادتها الجامعية لما كانت بتلك القوة التي تتمتع بها الان، ذلك الصبر الذي نتعلمه من دراستنا في الثانوية والجامعة هو الذي يجعلنا نصبر لكي نصل إلى ما نحن عليه ووجدت أن تعليم الرياديات ليس له علاقة بمشاريعهن فمثلًا: "هناك ريادية خريجة صحافة ولها مشروع مُربى تين، وأخرى خريجة إدارة ولها مشروع حلويات، وأنا خريجة شريعة ولدي مشروع صناعة صابون .. التعليم لا يعيق الريادة لأنه دافع شخصي ولكن نمط التعليم التقليدي يعيق العقول التي تفكر بالريادة والإستقلال".

الإحتلال كمعيق للريادة

- اعتبر "م" الإحتلال من أكبر الصعوبات التي تواجع قطاع ريادة الأعمال لأنه يعزل هذا القطاع وبقية القطاعات عن العالم الخارجي حيث يمنع الاستثمارات الخارجية للمشاركة والاستثمار بالمشاريع الفلسطينية كما أنه يفرض قوانين صارمة على التحويلات البنكية والتحويلات الإلكترونية الخارجية التي تعتبر قلب معظم المشاريع التكنولوجية وهذا كله يؤثر نفسيًا على رائد الأعمال الذي يعيش في بيئة غير مستقرة في دولة تعيش تحت الإحتلال.
- تعتبر السيدة "هـ" أن الإحتلال من أكبر التحديات التي واجهتها حيث أن صناعة الصابون تحتاج إلى مادة "الجلسرين" حيث أن الإحتلال يمنع هذه المادّة وصناعة الصابون تحتاج لها للمنافسة والوصول عالميًا.

الثقافة السائدة كمعيق للريادة

- أكدّ "م" على أن الريادة هي نهج حياة ويجب اتباعّها ولكن حكم المجتمع على الريادي قاسي جدًأ ومفهوم النجاح والفشل النسبي الذي يختلف بين كل شخصٍ وآخر يشكل حكمًأ عليك، وثقافتنا المجتمعية السائدة على أننا نتخرج لنحصل على وظيفة في القطاع الحكومي أو الخاص ننتظر راتبها في آخر الشهر وأردف قائلًأ بأن "رائد الاعمال بحاجة الى الدعم والتشجيع من المجتمع مثله مثل المنتخب الوطني لكرة القدم الذي يمثل الوطن ويرفع علمه".
- تعتبر "هـ" زوجها الداعم الأول والأكبر لها حيث بدأت بالتجارب من خلال استخدام المواد من البيت (عسل وزيت) بالإضافة للدعم المادي من قِبله حيث كان يخصص لها جزءًا من راتبه الشهري وذلك لتقوم بشراء المواد الأولية ومواصلات لها لتشارك في التدريبات والمعارض بالإضافة إلى الدعم المعنوي من خلال وقوفه بجانبها أثناء مشاركاتها في المعارض والشرح للزبائن، كان تحدّي "هـ" الأكبر في إقناع عائلتها وعائلة زوجها الذين كانوا ينظرون نظرة تقليدية للأمور حيث اعتبروا أن العائلة أهم من المشروع ومن كل شيء وبإمكانها كخريجة شريعة أن تعمل كمدرسة تربية إسلامية، بعد ذلك استطاعت "هـ" من خلال حصدها لجوائز عديدة وتكريمها من قبل المحافظة أن تغير هذه النظرة حيث ساندتها عائلتها وعائلة زوجها وتغيرّت نظرتهم كليًا ، تقول "هـ": "نؤمن أنا وزوجي جيدًا أن مستقبلنا يكمن في مشروعنا لذا كان هذا الدعم من قبلِه لي".

ثانيًأ:مقابلة الجهة الحكومية

تم إنجاز مقابلة مع موظف في وزارة الإقتصاد – محافظة القدس وهو السيد "ق"، كما تم الرجوع لقانون تشجيع الاستثمار عند التعليق على نتائج المقابلة، وتم تقسيم المقابلة إلى أربعة عناوين رئيسية وهي:

- التنظيمات والقوانين التي تشجع على إنشاء مشاريع ريادية.
- الإعفاءات الحكومية.
- الأطراف والمؤسسات التي تشجع إنشاء مشاريع ريادية.
- الإعفاءات الضريبية.

التنظيمات والقوانين التي تشجع إنشاء مشاريع ريادية

أكدّ السيد "ق" على أن قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته لسنة 2004 يهدف لتحقيق التنمية في فلسطين وذلك من خلال التركيز على الاستثمارات ودعمها عبر الوسائل التالية:

1. تأسيس الهيئة المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في فلسطين.
2. تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين.
3. منح الحوافز للمستثمرين.
4. توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين.

وباعتقادنا ان قانون تشجيع الاستثمار يعتبر مرنًا حيث أنه يسمح للمستثمر بالاستثمار في أية مشروع من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني شريطة أن لا يكون محظورًا، ولا يستثنى أي مستثمر من الامتيازات الممنوحة بحقه وفقًا لأحكام هذا القانون وقد حافظ القانون على حق الملكية حيث يمنع نزع ملكية المشاريع من تأميمها ومصادرتها إلا عن طريق القضاء وتطبيقًا للمنفعة العامّة مقابل تعويض نتيجة الخسائر التي ستنتج عن نزع ملكية المشروع كما أنه لا يجوز نزع رخص المشروع إلا بموافقة الهيئة الادارية، كما يُشجع قانون تشجيع الاستثمار المستثمرين الخارجيين على أن يدخلوا السوق الفلسطيني لإثراء الاقتصاد ودعمه وبنفس التشجيعات التي يقدمها للفلسطيني، ولكن القانون يهتم بالمشاريع الكبيرة نسبيا ولا يعطي اي اهتمام بالمشاريع الريادية الصغيرة مما يعني ان هذه الفئة خارج حسابات هذا القانون.

الإعفاءات الضريبية

أكدّ السيد "ق" على اهمية ما جاء في القانون وذلك فيما يتعلق بمادتي 23 و 24 فيما يخص الاعفاءات والتي تنص على:

تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة ووفقًا للقانون والحوافز الواردة فيه على النحو التالي حيث قسمت المشاريع على حسب قيمة استثمارها:

قيمة الاستثمار	الاعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها حتى مدة	ضريبة الدخل على الربح الصافي – للسنوات الاضافية

1- **من 100 ألف حتى أقل من مليون دولار**	يعفى من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج/مزاولة النشاط.	ضريبة بمعدل اسمي قدره 10% لمدة 8 سنوات إضافية.
2- **من مليون حتى 5 مليون دولار**	يعفى من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج/مزاولة النشاط.	ضريبة بمعدل اسمي قدره 10% لمدة 12 سنة إضافية.
3- **من 5 مليون دولار فما فوق**	يعفى من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج/مزاولة النشاط.	ضريبة بمعدل اسمي قدره 10% لمدة 16 سنة إضافية.
4- **المشاريع الخاصة نوعيًا ورأسماليًا والتي يصدر بتحديدها قرارًا من مجلس الوزراء**	يعفى من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج/مزاولة النشاط.	ضريبة بمعدل اسمي قدره 10% لمدة 20 سنة إضافية.

- يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة مدّ الإعفاءات لمدة أو مدد أخرى بما لا يتجاوز (5) سنوات إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقًا لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وخلق فرص عمل ودفع عجلة التنمية.
- يمكن تحديد مدد الإعفاءات بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو المهددة بالإستيطان وهذه المناطق يتم تحديدها بقرار من مجلس الوزراء.
- في جميع الحالات تزداد مدة الإعفاء للمشروعات سنتين إضافتين إذا تجاوزت نسبة المكون المحلي في الآلآت والمعدات والتجهيزات 60% ولا يدخل في هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني وتحدد هيئة تشجيع الاستثمار هذه النسبة.
- يجوز للسلطة الوطنية منح معاملة تفضيلية أو تقرير حوافز/ ضمانات خاصة للمستثمر الوطني.

نعتقد كما هو مبيّن في جدول الإعفاءات الخاص بالمادة 23 أنّ قانون تشجيع الاستثمار يشمل على قانون إعفاء مجزي لكنه مخصص للمشاريع الكبيرة التي لا يقل رأسمالها عن مائة ألف دولار وهذا يستثني كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما ويعتبر تحديًا أمامهم علمًا بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين تعتبر أساسًا ومبنىً مهم للبنية الإقتصادية لأنها كما تم الإيضاح سابقًا تقوم بإمتصاص مخاطر فترات الركود الإقتصادي وتنهض بشكل أسرع من المشاريع الكبيرة وبالتالي يجب على الحكومة والجهات المختصّة تعديل هذه البنود والأخذ بعين الإعتبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المشاريع متناهية الصغر حتى يكون هناك توازنًا في الإقتصاد الفلسطيني من حيث أحجام المشاريع وقدرتها على المساهمة ونمو الإقتصاد الفلسطيني مما يؤثر بشكل إيجابي على تصدي الإقتصاد الفلسطيني للأزمات الإقتصادية والمالية الناجمة نتيجة تقلّب الظروف السياسية والإقتصادية وتقلب السياسات أيضًا حيث تعتبر المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرصة للإقتصاد الفلسطيني من خلال

زيادة الإبتكار وتقليل نسب البطالة ووفقًا لما ذُكر أعلاه تعتبر هذه النقطة نقطة ضعف في قانون تشجيع الاستثمار ويجب العمل على تخطيّها من خلال سن قوانين تشجّع الريادة ولا تقيّدها في رأس مال معين.

أيضا بالنسبة لشرائح ضريبة الدخل المفروضة على المشاريع وهي 15% بعد نهاية فترة الاعفاء بغض النظر عن طبيعة المشروع ونوعه وحجمه فإن هذه النسبة تعتبر مُجحفة بحق المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمشاريع الخدمات المالية من مصارف ومؤسسات تأمين، حيث يجب إعادة التوازن من خلال إعادة تقسيم شارئح قانون الدخل بما يتوافق مع حالة الإقتصاد الفلسطيني.

الأطراف والمؤسسات الحكومية التي تشجع انشاء مشاريع ريادية

- أكدّ السيد "ق" على وجود مؤسسات تسعى لتبني وتشجيع الأفكار الريادية مثل: وزارة الاقتصاد الوطني حيث لديها دوائر لتسجيل براءات الاختراع، حماية الملكية الفكرية وتسجيل العلامات التجارية، ولكنه لم يذكر اطرافا اخرى تقوم بدور داعم لهذه الافكار، لذلك قمنا بالبحث عن الاطراف الاخرى التي تقوم بهذا الدور فيما يخص التشجيع على انشاء مشاريع ريادية صغيرة ومتوسطة من خلال مواقع الانترنت باستخدام محرك البحث جوجل، وقد وجدنا عدة مؤسسات ومنها:

- أمبيتريك: يهدف إلى رعاية القدرات الريادية الفردية وتنمية كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكون جاهزة للمنافسة دوليًا.

- المعونة الأمريكية (USAID): حيث تدعم شركات صغيرة ومتوسطة في فلسطين وتختص في الشركات والتنمية الزراعية.

- الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية (بيكتي): والتي تهدف إلى إعادة احياء قطاع التكنولوجيا والإتصالات من خلال مسابقات مشاريع تكنولوجية وتبنيّها.

- جميعة الرواد الشباب في فلسطين (YEP): حيث تهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال ودمج الفلسطينيين وخاصة فئتي الشباب والنساء في نشاطات مثمرة إقتصاديًا.

- أبراج: تهدف إلى تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس مال لتوسيع أعمالها.

- ريادة لتنمية المشاريع: تستثمر في الشركات التي نجحت كما يقدم الصندوق رأس مال للمشاريع في مراحلها المبكرة وخاصة في مجالات التكنولوجيا والإعلام.

- صندوق سراج فلسطين الأول: يركز على أنواع مختلفة من المشاريع مثل: المشاريع التكنولوجية، الزراعية، مشاريع الرعاية الصحية ، التعليم، التصنيع والخدمات المالية.

من وجهة نظرنا فأن هذه المؤسسات ترعى قطاعات معينة حيث ينصّب تركيزها على قطاعي التكنولوجيا والزراعة وهذه تعتبر نقطة ضعف لعدم وجود مؤسسات ترعى كافة أنواع المشاريع الريادية بغض النظر عن طبيعتها ونوعها.

الإعفاءات الجمركية

أكدّ السيد "ق" على وجود اعفاءات جمركية على الموجودات الثابتة في حال تم إدخالها خلال الفترة المحددة، يتم اعفاء قطع الغيار المستوردة على أن لا تزيد 15% من قيمة الموجودات الثابتة.

من وجهة نظرنا، فإن هذا الاعفاء يعتبر مُجحفا بحق المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشاريع الكبيرة بما يتوافق مع حالة الإقتصاد الفلسطيني.

ثالثًا :الريادة من وجهة نظر مؤسسات التمويل

تم عمل مقابلة مع السيد "ز" من مؤسسة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير ومراجعة المعلومات المتواجدة على موقع مؤسسة فاتن الالكتروني والتي تمتاز بالإفصاح الكامل والشفافية التي تجيب عن اسئلة هذه الدراسة فيما يتعلق بالتمويل وتمت دراسة عنصر التمويل من عدة نواح بدايةً من حيث نوع المشاريع التي تم تمويلها، آلية وشروط الاقتراض، إهتمام هذه المؤسسات بالمشاريع الريادية مقارنة بالمشاريع التقليدية، التعاملات والقوانين الخاصة بالمشاريع ، الفرق بين البنوك ومؤسسات التمويل، الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، دراسة المشروع وتقييمه، نسبة المشاريع المتعثرة، نسبة الفائدة على القروض وأخيرًا إعادة تأهيل المشاريع المتعثرة.

نوع المشاريع التي تم تمويلها

أكدّ السيد "ز" بأن مؤسسة فيتاس تموّل المشاريع الصغيرة بغض النظر عن طبيعتها ونوعها وذلك حتى مبلغ 30 ألف دولار كما أنها تستهدف فئة ذوي الدخل المحدود ولمدة سداد تصل 60 شهرًا بالإضافة إلى وجود تسهيلات أخرى على النحو التالي:

- قروض خاصة للشباب بحد أقصى 5 الآف دولار ولمدة سداد تصل حتى 36 شهرًا بالإضافة لفترة سماح ثلاثة شهور.
- قروض تحسين السكن بحد أقصى 20 ألف دولار.
- القروض الإستهلاكية من تعليم وزواج حتى مبلغ 3 الآف دولار ولمدة سداد تصل حتى 12 شهرًا.

بينما تموّل مؤسسة فاتن المشاريع بغض النظر عن طبيعتها ونوعها وبناءً على الفئة المستهدفة ويُظهر الجدول التالي اسم القرض، فئته المستهدفة، الغاية من القرض، مدته، قيمته، فترة السماح ومن الجدير بالذكر بأن مؤسسة فاتن تقوم بتمويل هذه القروض إما بالطريقة التجارية أو المرابحة الإسلامية.

اسم القرض	الفئة المستهدفة	الغاية من القرض	مدة القرض	قيمة القرض	فترة السماح

قرض " إكبر معنا"	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يرغبون بتطوير مشاريعهم.	رفع رأس المال العامل،شراء الأصول الثابتة، تشجيع شراء الماكنات الإنتاجية.	تتراوح من 4 شهور حتى 60 شهر.	15 -25 ألف دولار.	6 شهور
قرض " المجموعة"	أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدًا الذين يرغبون بتطويرها بغض النظر عن نوعها.	تطوير المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جدًا.	تتراوح من شهرين حتى 24 شهر.	حتى 3 الآف دولار.	6 شهور
قرض "العائلة"	أصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدًا.	تطوير المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جدًا القائمة.	تتراوح من 4 شهور حتى 48 شهر.	تصل لـ 15 ألف دولار.	6 شهور
قرض " تحسين السكن"	العائلات التي تريد شراء أو استكمال بناء أو تشطيب وتحسين مكان السكن.	تحسين السكن.	تتراوح من 4 شهور حتى 48 شهر.	تصل لـ 15 ألف دولار.	6 شهور
قرض " المستثمر الصغير للرواد والمبادرين"	الشباب والرياديين الحاصلين على المؤهل العلمي، التدريب المهني، الفني، الإداري، المالي والتسويقي وأي عمل يتضمن التشغيل الذاتي لتشغيل قدراتهم وإمكانياتهم.	تشجيع العمل الريادي	تتراوح من 4 شهور حتى 48 شهر.	تصل لـ 10 الآف دولار.	6 شهور
قرض " الطالب والحاسب الآلي"	الطالب	قدرة الطالب على إكمال تعليمه وقدرته على توفير حياة كريمة له ولعائلته.	تتراوح من 4 شهور حتى 24 شهر.	تصل لـ 3 الآف دولار	6 شهور
القرض الشخصي	العائلة الفلسطينية	شرائ مستلزمات منزلية، تغطية تكاليف العلاج، شراء فلاتر لتنقية المياه، سخانات شمسية، تسديد اقساط شراء المواد الكهربائية وغيرها.	4 شهور حتى 24 شهر.	تصل لـ 3 الآف دولار.	6 شهور

آلية وشروط الإقراض

- أكدّ السيد "ز" بأن الإقراض يحتاج لضمانات إمّا من خلال كفالات شخصية من كفلاء يمتازون بسمعة ائتمانية جيدة أو كفالات بربج المشروع وإما من خلال حركة حساب جيدة أو رواتب محوّلة.
- تتشابه المؤسسات كافة بما فيها مؤسسة فاتن بآلية وشروط الاقراض حيث يستطيع المقترض أن يكفل بالطريقة التي يريدها ويحتاج إما إلى ضمانات شخصية أو ضمانات بربح المشروع ويجوز أيضًا ضمان القروض بالمعادن الثمينة وأي شيء آخر ملموس له قيمة.

إهتمام المؤسسة بتمويل المشاريع الريادية مقارنة بالمشاريع العادية

- أكدّ السيد "ز" بأن المؤسسة تهتم بالمشاركة بجميع المشاريع بغض النظر عن نوعها وطبيعتها وهل هي ريادية أو عادية لأنّ هدفها هو تمكين الأشخاص من تحسين حياتهم وإظهار قدراتهم من خلال القروض وأي خدمات

مالية يحتاجونها كما تفضّل مؤسسة فيتاس ووفقًا لرؤيتها أن تكبُر مع المقترض نفسه الأمر الذي يؤدي إلى التأثير الإيجابي على المجتمع.

- تهتم مؤسسة فاتن بشكل خاص بالمشاريع الريادية حيث أنها خصصت قرض بعنوان " قرض المستثمر الصغير للرواد والمبادرين" الذي تم ذكره سابقًا علمًا بأن الفئة المستهدفة منه هم الشباب الحاصلين على المؤهل العلمي، التدريب المهني، الفني، الإداري، التسويقي وأي عمل يضمن التشغيل الذاتي حيث أنهم يملكون القدرات والمهارات الخاصّة للبدء بمشاريع خاصة بهم وتطويرها بمدة من 4 شهور حتى 48 شهر وبقيمة تصل حتى 10 الآف دولار وفترة سماح 6 شهور.

التعليمات الخاصة بقبول تمويل المشاريع

- أكدّ السيد "ز" على عدم وجود تعليمات محددة لكن الرفض يكون من نصيب المشاريع التي لا تحتاج إلى تمويل بالإضافة للمشاريع التي لا تُعطي ربحًا وذلك لأن ربح المشروع يعتبر من إحدى الضمانات أو الكفالات المهمة لكل مشروع.
- تكافئ مؤسسة فاتن المقترضين الملتزمين بالعديد من الحوافز كالتجديد بفوائد منخفضة خلال 12 ساعة، توفير منح طلابية لأبناء المقترضين تساعدهم على استكمال تعليمهم الجامعي، فتح حساب توفير بنكي للمقترضين وابنائهم، توفير تأمين صحي حكومي، توفير دورات تدريبية للمقترضين على نفقة المؤسسة الخاصة وبحسب حاجة المقترض، الترشح لنيل جائزة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي على حدٍ سواء، تغطية رصيد القرض القائم في حال تعثره.

الفرق بين مؤسسات التمويل والبنوك

- أكدّ السيد "ز" بأن مؤسسة فيتاس تستهدف الفئة المهمشة التي لا تعطيها البنوك حيث أن الأخيرة تطلب ضمانات كثيرة لا يستطيع المستثمر الصغير توفيرها وتقوم مؤسسة فيتاس بالمغامرة مع المستثمر لأن الهدف هو مساعدة المستثمر لعيش حياة كريمة.
- تشترك مؤسسة فاتن بالإهتمام بالفئة المهمشة التي لا تنظر لها البنوك التي تطلب ضمانات كثيرة أما مؤسسة فاتن فهي مرنة في التعامل لدرجة أنها تقوم بالتجديد للملتزمين بسداد القروض خلال 12 ساعة فقط كما أن هدف مؤسسة فاتن تحسين نوعية الحياة ضمن برامجها وإمكانياتها من خلال وصول واسع لخدمات التمويل الصغير والمتناهي الصغر بشكلٍ يؤدي إلى جودة عالية ويحقق الإستدامة.

الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية

- لا تقتصر الخدمات في مؤسسة فيتاس وفقًا لما أكدّ عليه السيد "ز" على توفير التمويل فقط بل يتعدى ذلك بتقديم خدمة التحليل المالي للمشروع ودراسة جدواه لأن قصص النجاح للمستثمرين تعتبر قصة نجاح لفيتاس.

- تساهم مؤسسة فاتن بالإضافة للخدمات المالية المتمثلة بالقروض بتقديم خدمات غير مالية ليكون دورها متكاملًا بشكل اقتصادي واجتماعي، ولتشجيع المقترضين على السداد عملت مؤسسة فاتن على انشاء " صندوق التكافل الإجتماعي" برأسمال قدره 100 ألف دولار والذي يهدف لتسديد مبالغ القروض المستحقة لمقترضي المؤسسة في حالات معينة وهي على النحو التالي: الوفاة أو العجز الكلي، تدمير المشروع من قبل الإحتلال الإسرائيلي، الإصابة بالحوادث أو الأمراض الخطيرة كالسرطان.

كما وفرت مؤسسة فاتن صندوق آخر بعنوان "صندوق التدريب" الذي يهدف إلى تمكين وتطوير مهارات المقترضين وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في مجالات الإدارة، التسويق، المحاسبة، آلية استخدام الحاسوب وذلك عبر ترشيحهم لدورات تدريبية وعلى نفقة مؤسسة فاتن وحسب حاجة المقترض.

توفر مؤسسة فاتن منح تعليمية للطلاب من ابناء وبنات المقترضين وذلك لإستكمال تعليمهم الجامعي وتغطي هذه المنحة السنة الدراسية الأولى كاملة دون أثر رجعي ولكافة فروع الثانوية العامة.

انشأت مؤسسة فاتن صناديق متعددة كصندوق خاص لتشجيع التوفير الأمر الذي يساعد في الوصول لمرحلة الإندماج المالي وصندوق يتعلق بالتأمين الصحي الذي يعتبر من الخدمات غير المالية والتي تعزز الوعي الصحي لمقترضي فاتن.

المشاريع الريادية والمشاريع التقليدية

- أفاد السيد "ز" بأن أغلب المشاريع التي تتقدم بطلب قروض هي مشاريع تقليدية تتراوح بين المشاريع الزراعية والحيوانية ومشاريع الخياطة (المطرزات الفلسطينية) لأنها حققت نجاحًا كبيرًا على الصعيد الدولي، الوطني، العربي حيث تظهر المطرزات كعلامة على الصناعة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى مشاريع التجارة العامة ومن هنا يتذكر السيد "ز" قصة نجاح للسيد "عماد الدين الجعبة" الذي يمتلك منجرة في منطقة أريحا حيث اقترض من مؤسسة فيتاس بهدف استبدال الالات القديمة بالات جديدة وتوسيع مشروعه حيث أدّت هذه التحديثات لتوظيف 6 موظفين جدد الأمر الذي يقلل من نسبة البطالة في مثل حالات النجاح هذه.
- تسعى مؤسسة فاتن للموازنة بالإهتمام بين كل من المشاريع التقليدية من مشاريع زراعية، صناعية، خدماتية والمشاريع الريادية والمميزة التي تؤدي إلى تمكين الشباب وخلق فرص عمل لهم وزيادة مهاراتهم.

دراسة المشروع وتقييمه

- وفقًا للسيد "ز" فإن المشاريع المقدمة لقروض لدى مؤسسة فيتاس يتم دراسة الجدوى (الفنية، الموارد، المالية، الإقتصادية) لها من خلال تحليل خاص بالمؤسسة.
- تعتمد مؤسسة فاتن للمشاريع المقدمة لها على التحليل المالي المختص بالتدفقات النقدية لدراسة جدوى المشروع وإمكانية الإقراض.

نسبة المشاريع المتعثرة وسبب تعثرها

- تعتبر نسبة المشاريع المتعثرة بالنسبة لمؤسسة فيتاس ووفقًا للسيد "ز" نسبة ضئيلة وهي أقل من 1% بل تصل الصفر احيانا حيث تعتبر جيدة جدًا مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود سبب التعثر غالبًا لمخاطرة المستثمر في صفقات مربحة جدًا لكنها غير مضمونة أو بسبب تقبّله الدين من الزبائن وفي ظل فترات الإقتصاد غير المستقر هذه يصبح من الصعب على المقترض سدادها.
- تعتبر نسبة المشاريع المتعثرة لدى مؤسسة فاتن متوسطة وذلك لأنها تقدم خدمات غير مالية لتشجيع المقترضين على السداد كخدمات التأمين الصحي وقروض التعليم، التدريب، صندوق التوفير وذلك بفتح حسابات توفير لكل من المقترضين وابناءهم.

نسبة الفائدة

- تعتمد مؤسسة فيتاس فائدة بنسبة تتراوح بين 10-14% على المشاريع التي تقرضها دون ذكر شرائح القرض الممنوح وتعتبر هذه النسبة من وجهة نظرنا مرتفعة لأن مؤسسة فيتاس تتعامل مع مشاريع صغيرة لا تتجاوز مبالغ تمويلها أكثر من 30 ألف دولار.
- تختلف نسب الفوائد التي تعتمدها مؤسسة فاتن وذلك بناءً على قيمة القرض والجدول أدناه يوضح هذه النسب:

اسم القرض	قيمة القرض	نسبة الفائدة	مدة الفائدة
قرض إكبر معنا	15 – 25 ألف دولار	%5	سنوية
قرض المجموعة	3 آلاف دولار	%1.5-1	شهرية
قرض العائلة	15 ألف دولار	%12-6.5	سنوية
قرض تحسين السكن	15 ألف دولار	%12-8	سنوية
قرض المستثمر الصغير للرواد والمبادرين	10 آلاف دولار	%10	سنوية
قرض الطالب والحاسب الالي	3 آلاف دولار	%8	سنوية
القرض الشخصي	3 آلاف دولار	%1	شهرية

آلية إعادة تأهيل المشاريع المتعثرة

- تعتبر نسبة المشاريع المتعثرة لدى مؤسسة فيتاس قليلة جدًا وهذا يعود لإعتمادها على آلية التخطيط السليم والمتابعة والهدف بالتأكيد وفقًا للسيد "ز" أن تصل نسبة المشاريع المتعثرة للمؤسسة صفر.
- تعتمد مؤسسة فاتن في إعادة تأهيل المشاريع المتعثرة على صندوق التكافل الإجتماعي الذي انطلق منذ 2012 برأسمال يقارب المائة ألف دولار والذي يهدف إلى تسديد مبالغ القروض المستحقة على مقترضي فاتن في حالات المرض، الوفاة، تدمير المشروع من قبل الكيان الصهيوني، العجز الكلي وقد قامت مؤسسة فاتن بتسديد 28

قرضًا من هذا الصندوق في عام 2013 بمبلغ 58,999 دولار لمقترضي المؤسسة الذين مرّوا بالحالات الآنفة الذكر حيث بلغ الرصيد المتبقي من هذا الصندوق في نهاية عام 2013 مبلغ 295 ألف دولار.

5. الاستنتاجات

1) يعتبر الإحتلال عائقًا للرياديين الفلسطينيين من ناحية فنية (توفر موارد) ومن ناحية إتصال تواصل مع العالم الخارجي الذي يمنعها من الإنتشار الدولي.

2) يعتبر نظام التعليم التقليدي عائقًا أمام الأفكار الريادية وتحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال مشروع خاص.

3) تعتبر الثقافة السائدة معيقًا للرياديين ولا تشجّعهم على إتخاذ القرارات المجازفة بفتح مشروع خاص بهم وأن النظرة المُسيطرة من قبل الأهل والأصدقاء والمعارف هي ضرورة الحصول على وظيفة حكومية أو في قطاع خاص لضمان الراتب الثابت المقتطع شهريًا.

4) يعتبر دور مؤسسات التمويل مهمًا لتشجيع الريادة ولكنّ دورها في فلسطين غير مكتمل حيث تفرض نسب فائدة عالية جدًا على هذه المشاريع.

5) يعتبر دور الحكومة مهمًا لتشجيع المشاريع الريادية الصغيرة لا سيما أن اقتصاد فلسطين مبني على المشاريع الصغيرة التي تمتص الصدمات والمخاطر الإقتصادية لكن الحكومة تضع معيقات من خلال قوانينها التي تشجع المشاريع الكبيرة فقط.

6) تقتصر المؤسسات التي تساعد المشاريع الريادية على تخصص محدود وفي نطاق معين كالتكنولوجيا وقطاع الخدمات المالية.

6. التوصيات

1) استبدال أساليب التعليم التلقينية لأساليب تعليم أكثر إبداعًا وإبتكارًا مما يساعد في خلق بيئة ريادية.

2) تشجيع قطاع الخدمات المالية على آداء دورهم في المنفعة الإجتماعية من خلال تخصيص حوافز وميزانيات متخصصة بدعم المشاريع الريادية الفلسطينية.

3) تعزيز دور الحكومة في العملية الريادية من خلال تعديل القوانين لتشجيع هذه المشاريع الصغيرة دون أن تقتصر الخصومات والتحفيز للمشاريع الكبيرة دونًا عن غيرها.

4) تعزيز دور مؤسسات التدريب بآداء واجبهم الإجتماعي من خلال زيادة المستوى التعليمي المهاري وتقديم الإستشارات للمشاريع الريادية الصغيرة والجديدة.

5) تعزيز دور المؤسسات التي تدعم المشاريع الريادية وذلك بعدم إقتصارها على تخصص محدود وشملها لجميع أنواع المشاريع الريادية.

6) ندوات توعوية لتثقيف المجتمع بأهمية المشاريع الريادية في فلسطين وتأثيرها الإيجابي على الإقتصاد الفلسطيني وبنيته.

في الابحاث المستقبلية نقترح اجراء مسوح احصائية لاختبار مدى انطباق المعيقات التي وجدت في هذه الدراسة على باقي الرواد في فلسطين، كما يمكن بناء نماذج واختبارها بناء على هذه الدراسة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

حامد،م. (2007). نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. http://www.wafainfo.ps/pdf/youth_Arabic.pdf، تاريخ الوصول 22-03-2015. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية ماس، فلسطين.

الصوص،س. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وزارة الإقتصاد الوطني، فلسطين.

عُمر،ح. (2014). الأنظمة الوطنية للإبداع واستراتيجية الريادة في فلسطين متى وإلى أين. مقال منشور في صحيفة القُدس الرقمي، http://www.alqudsalraqmi.ps/atemplate.php?id=619. تاريخ الوصول 01-04-2015.

مؤسسة فاتن على http://www.faten.org/ ، تاريخ الوصول 07-04-2015.

الكيلاني،م. فقاعة ريادة الأعمال في فلسطين. وكالة معًا الأخبارية، http://www.maannews.net/Content.aspx?id=766257 ، تاريخ الوصول 2015-04-08.

المراجع باللغة الإنجليزية

Duru,M.(2011) Entrepreneurship opportunities and challenges in Nigiria.1,41-48.

Santhi and Kumar (2011) Entrepreneurship Challenges and Opportunities in India.1,14-16.

Eriobunah and Nosakhare (2013) solution to entrepreneur's problem in Nigeria "A comparison with Sweden. Blekinge Institute of Technology,1-56.

Global Entrepreneur Monitor. 2017. www.gemconsortium.org

ملحق رقم (1) عينة المقابلات

الاسم	الرمز	الموقع	وقت المقابلة وطبيعتها
هويدا أبو يعقوب	هـ	ريادية في تصنيع الصابون يدويًا	يوم الأحد الموافق 2015-04-12 في تمام الساعة الحادية عشر إلا ربع. " مقابلة هاتفية".
زكريا أبو زياد	ز	مؤسسة فيتاس للإقراض الصغير	يوم الاثنين الموافق 06-04-2015 في تمام الساعة الواحدة ظهرًا. " مقابلة هاتفية"
محمد الكيلاني	م	ريادي في مجال التكنولوجيا	مقالة تلخص خلاصة تجربته
منذر قريع	ق	وزارة الإقتصاد الوطني	يوم الأحد الموافق 05-04-2015في تمام الساعة الثانية عشر ظهرًا.

ملحق رقم (2)

اسئلة المقابلات

أولًا: مقابلة الريادي

1) عند البدء في مشروعك ، ما هي المعيقات التي واجهتك بشكل عام؟
2) هل تعيق كل من التشريعات الحكومية وقانون تشجيع الاستثمار خاصة عملية البدء في المشروع والاستثمار به؟
3) هل من الممكن ان يكون التمويل ومفهوم الاستثمار من تحديات الريادة؟ كيف ذلك؟
4) كيف يمكن لنظام التعليم أن يؤثر ويعيق فكرة انشاء مشروع خاص؟
5) هل يمكن اعتبار الإحتلال تحدي من تحديات الريادة في فلسطين؟ كيف؟
6) هل تعيق الثقافة السائدة في المجتمع واختلاف معايير النجاح والفشل بشكل نسبي بين أفراده بالأثر السلبي على توجهات العائلة وعدم دعمهم للريادي الذي سينشأ من عائلتهم ؟ كيف ذلك؟

ثانيًا: مقابلة الجهة الحكومية

1) هل يوجد أي تنظيمات أو قوانين تختص بالتشجيع على إنشاء مشاريع ريادية؟
2) هل هناك أي اعفاءات حكومية من رسوم إنشاء الشركات لتشجيع المشاريع الريادية؟
3) هل يوجد أي أطراف أو مؤسسات حكومية تسعى لتبني وتشجيع الأفكار الريادية؟
4) هل يوجد اي اعفاءات ضريبية للمشاريع الريادية؟

ثالثاً : مقابلة شركات تمويل رياديين

1) هل يوجد نوع معين من المشاريع التي يتم تمويلها من قبلكم؟ ما هي؟
2) ما هي آلية وشروط التمويل المتبعة لديكم لتمويل المشاريع الريادية؟
3) هل تهتم المؤسسة بتمويل المشاريع الريادية فقط أم بتمويل المشاريع بشكل عام؟
4) هل يوجد تعامل معين مع المشاريع الريادية أم هناك قوانين معينة للجميع؟ وما هي التعاملات والقوانين؟
5) ما هو الفرق بين مؤسستكم وأي بنك آخر يقوم باعطاء القروض؟
6) هل تقتصر خدماتكم على التمويل للمشاريع الريادية أم أن هناك خدمات أخرى لها؟ ما هي؟
7) هل هناك فعلا مشاريع ريادية حقيقية تتميز بالابداع والابتكار والحداثة أم أن المشاريع أغلبها تقليدية تحمل إسم الريادية مثل الزراعة وتربية الحيوانات؟
8) هل تقومون بدراسة المشروع الريادي قبل اعطاءه التمويل والتحقق من مدى فاعليته؟ كيف تتم دراسته وتقييمه؟
9) ما هي نسبة المشاريع الريادية المتعثرة من وجهة نظركم وما هو سبب تعثرها؟
10) ما هي نسبة الفائدة التي يتم أخذها من قبلكم على تمويل المشاريع الريادية؟
11) هل هناك الية معينة لإعادة تأهيل المشاريع الريادية المتعثرة ومساعدتها؟